# قياس العدالة في عملية توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفي المدمجة PPDRI لدوائر ولاية المسيلة

**أ. رياض طالبي**
جامعة فرحات عباس، سطيف1 - الجزائر
*talbi.riad@yahoo.com*

**د. حبيبة عامر**
جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج - الجزائر
*Amer_Habiba@yahoo.com*

*Received:2016 Accepted: 2016 Published: 2016*

**ملخص:**

بهدف تقييم مدى تحقيق العدالة في توزيع المخصصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة PPDRI اعتمد البحث التحليل الكمي، باستعمال العلاقات الإحصائية المناسبة والمتمثلة بعامل جيني ومنحنى لورينز لقياس التفاوت والتوزيع الأمثل للتخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة للسنوات 2009 -2014، وهذا لكل من عامل السكان، السكان الريفيون، المساحة والمساحة المستغلة فعليا.

كانت أهم النتائج المتوصل إليها، هناك تقارب في استعمال العوامل السابقة الذكر، من حيث قيم معامل جيني المتحصل عليها، أي أن العدالة في توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المستدامة لم تكن مؤسسة على عامل محدد، حيث أن مستو العدالة في التوزيع كان مقبولا نوعا ما.

**Abstract :**

*In order to assess the achievement of justice in the distribution of financial allocations for projects neighborly sustainable rural development PPDRI, we find adopted a quantitative analysis using appropriate statistical relations and of a factor of Gini and curve Lorenz to measure inequalities and optimal distribution of financial allocations for projects neighborly sustainable rural development for the years 2009 -2013 and this for each of the population factor, rural people, space and the space utilized effectively.*

*The most important results obtained there is a convergence in the use of the above factors mentioned in terms of the values obtained by the Gini coefficient, which means that justice in the distribution of financial allocations for projects neighborly sustainable rural development were not based on a specific factor, as the level of justice in the distribution was somewhat acceptable.*

**مقدمة:**

أولت الجزائر في العشريتين الأخيرتين أهمية بالغة بالتنمية، تزامنا مع البحبوحة المالية نتيجة لارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي، مما أدى لتوفير احتياطيات هامة بالعملة الصعبة، فقامت بالتوجه للقطاع الفلاحي لما له أهمية في التحرر من التبعية للمداخيل بالعملة الصعبة للمحروقات فقط وتحقيق الأمن الغذائي والتحرر من التبعية الغذائية لتكون سيدا في قراراتك السياسية.

كان لزاما لذلك أن تكون استراتيجة طويلة المدى، مستفيدة من التجارب السابقة، ووضع الإمكانيات الطبيعة المتوفرة كركيزة لهذه الإستراتيجية، فتولدت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بعد مخطط وطني للتنمية الفلاحية ومن خلال هذه الإستراتيجية كان الوسط الريفي هو المستهدف، ولما له من خصوصيات خاصة

به كان لزاما أن تكون الخطط والأهداف المسطرة لهذه الإستراتيجية على المستوى المحلي، فتكون حاجيات كل دائرة للتنمية توضع على مستوى بلدياتها من خلال خلايا التنشيط الموجودة، وتكون التخصيصات المالية على مستوى الولاية التي تمنحها لكل بلدية، فالتخصيصات المالية يجب أن توضع على أساس عدالة في التوزيع على حسب عوامل تأخذ بعين الاعتبار لتحقيق تنمية متوازنة على مستوى الدوائر كي يكون هناك رضا من قبل المواطنين من جهة وتحقيق متطلبات الشفافية والحكم الراشد من جهة أخرى.

- **مشكلة البحث**: ما أهمية قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة باستخدام عامل المساحة الإجمالية، عامل السكان الإجمالي، عامل السكان الريفيون وعامل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا؟

- **فرضية البحث**: قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة في التنمية المحلية.

- **أهداف البحث**: يهدف البحث إلى قياس عدالة توزيع التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية لدوائر ولاية المسيلة للسنوات 2009-2013 من خلال عوامل أساسية هي المساحة الإجمالية، عامل السكان الإجمالي، عامل السكان الريفيون وعامل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا.

- **منهجية البحث**: لغرض الوصول الى الأهداف المحددة، فقد اعتمد البحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي لوصف مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر خلال سنوات 2002-2014، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث واعتماد استخدام أساليب التحليل الكمي لقياس عدالة التوزيع للتخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لسنوات 2009-2013.

- **خطة البحث**: تم تناول البحث من جانبين جانب نظري حيث تم ناولا استعراض مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من 2002 إلى غاية 2014 وثانيا تم عرض المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة من خلال البرامج التي تشملها هذه المشاريع أما الجانب التطبيقي أولا تم التعريف بمعامل جيني ومنحنى لورينز ثم ثانيا استعرضنا نتائج الدراسة القياسية لعدالة توزيع المخصصات المالية لبرامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة على أربعة عوامل تم اختيارها لاعتقادنا أنها كانت يجب أن تكون أساس منح هذه التخصيصات حيث تم الاعتماد على عامل المساحة الإجمالي، عامل السكان الإجمالي، عامل السكان الريفيون وعامل المسحاة الفلاحية المستغلة فعليا.

**أولا: مسار التنمية الريفية في الجزائر من 1999 إلى 2014**

1. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** PNDA 2000: عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد

الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط.

2 . **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** : سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في[1]:

- ✓ الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاح؛
- ✓ إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- ✓ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- ✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى ( التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛
- ✓ ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- ✓ تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

3. **توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل البعد الريفي** 2002-2003

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية (PNDAR) وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية الفلاحية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الاجتماعيين في الوسط الريفي والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري[2].

4. **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة** 2004:

إن هدف إستراتيجية التنمية الريفية هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار صاعدي ومركز وديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، أما محاورها فتتضمن أربعة محاور وهي[3]:

- **المحور الأول**: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية، والشراكة هي أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية، والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة، محدودة في الزمن، ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة، وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا بين الشركاء الجدد، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال.
- **المحور الثاني**: دعم ترقية تعددية الأنشطة ونشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة، أي تسمح هذه الإستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، وبإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وبإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل.
- **المحور الثالث**: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة، أي تقليص تدفقات الهجرة، وبعث الحياة في المناطق الريفية، وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذ يندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي، وكذلك باعتبارها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية وإلى أبعد من ذلك.
- **المحور الرابع**: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال، أي تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، وستتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدراتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، فينبغي تحضير جميع الفاعلين عبر عدة أعمال (جهود الشرح، دورات تدريبية، تكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقليم المستمر في الميدان)، ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة، والانسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسستين ويسمح أخيرا، بالمساهمة في قاعدة البيانات، وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي. ويجب أن تستند إستراتيجية التنمية الريفية، في التنفيذ على أدوات تدخل قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة، وبدون هذه الأدوات، لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور

والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية المذكورة، وفي هذا الإطار تم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية، وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة، التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية، أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

5. **سياسة التجديد الريفي** 2006:

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)، بتحديد الشروط التي ينبغي توفرها من أجل[4]:

- ✓ تنمية فلاحية قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج؛
- ✓ تنمية ريفية مدمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت والاختلالات.

6. **سياسة التجديد الفلاحي و الريفي** 2010-2014

سياسة التجديد الفلاحي والريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي[5]:

- ✓ التجديد الفلاحي من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وآمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي)؛
- ✓ التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، والمتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:
  - حماية الأحواض المائية؛
  - تسيير وحماية الإرث الغابي؛
  - محاربة التصحر؛

- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي؛
- التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

✓ دعم الطاقات البشرية والمساعدة التقنية للمنتجين.

**ثانيا: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة** PPDRI

من أجل إعطاء مضمون عام للتوجيهات العامة والخطوط التوجيهية لسياسة التجديد الريفي، وللبرنامج حسب الأهداف المخصصة للتنمية الريفية، تم تصور أربعة برامج عمل. هذه البرامج متلائمة مع مبادئ التنمية الريفية المدمجة والتساهمية،ستعطي معنى اقتصاديا واجتماعيا إقليميا للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي ستتوحد حول أهداف محلية، جهوية ووطنية. إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة مبنية تصاعديا، لذا ستكون ضمانا لقبولها اجتماعيا واستدامتها.

هذه البرامج الأربعة الموحدة للمشاريع الجوارية المدمجة للتنمية الريفية، المقترحة حسب الأهداف، هي كالتالي[6]:

1. **البرنامج الأول: تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف**

سيخص تحديث المدن الريفية والقصور والبالغ عددها 2871 بمجموع 06 ملايين نسمة، حيث يهدف إلى القضاء على البيوت القصديرية وإعادة توطين السكان الريفيين للتخفيف الضغط عن المدن، وعودة السكان النازحين في سنوات العشرية الحمراء، وهذا خصوصا من خلال دعمهم ماديا لانجاز سكنات ريفية ملائمة للحياة، ودعم ترميم السكنات الهشة. و تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

✓ عمال صيانة الطرق؛

✓ توصيل المنازل بشبكة الغاز، الكهرباء والمياه وتحديث الشبكات القديمة؛

✓ إنشاء شبكات صرف صحي؛

✓ تسيير النفايات المنزلية ومعالجتها؛

✓ توفير النقل الجماعي؛

✓ إنشاء مدارس ومصحات صحية وقاعات رياضة وقاعات رياضية ...الخ.

2. **البرنامج الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية**

من خلال استحداث أنشطة وتقنيات جديدة لزيادة دخل السكان الريفيين، وترقية اقتصاد مرتبط بالتنمية المستدامة وحماية البيئة واستحداث مناصب عمل دائمة لا موسمية لاستقطاب الشباب للوسط الريفي وعدم الهجرة الداخلية للبحث عن عمل في المدن. تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

✓ بناء السدود وحفر الآبار وإنشاء السواقي لري المساحات الزراعية؛

- ✓ تحسين نظام الإنتاج الفلاحي من خلال استعمال طرق عصرية من بينها الري بالتقطير والمعالجة الكيمائية...الخ؛
- ✓ إنشاء وحدات صغيرة لإنتاج الدجاج؛
- ✓ تربية المواشي والأبقار؛
- ✓ القيام بعملة غرس الأشجار المثمرة والخضروات؛
- ✓ إنشاء وحدات لإنتاج الأعلاف؛
- ✓ القيام بالحرف والصناعة التقليدية.

3. **البرنامج الثالث: حماية الموارد الطبيعية**

إنّ برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى:

- ✓ مرافقة ودعم المنظمات المحليّة (الجمعيات والاتحادات المهنية) والمؤسسات (العمومية والخاصة والتعاونية)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية؛
- ✓ مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى.

لتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم وخبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة والتنشيط وتوجيه مختلف الشركاء. ولهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة وأخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة والولاية المنصبة من طرف الوالي. إذ تتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحليّة المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات الموصوفة أعلاه. وإنّ هذه المشاريع ترتبط بأحد البرامج الأربعة الحاملة لأهداف:

4. **البرنامج الرابع: اعادة تأهيل المورد المادي وغير المادي**

تأتي هذه الركيزة كردة فعل على الصعوبات التي يواجهوها الفاعلون لاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي يتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية:

- ✓ التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا، يتلاءم وحاجيات الفاعلين)؛

- ✓ خبرة استشارية متخصصة؛
- ✓ مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة؛
- ✓ تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع؛
- ✓ أنظمة الإعلام الإحصائي؛
- ✓ بحث وتنمية؛
- ✓ اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر؛
- ✓ الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

**ثالثا: قياس العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI**

**1. العلاقة المستخدمة في قياس مستوى العدالة:**

بهدف قياس مستوى العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI في دوائر ولاية المسيلة وجدنا أن من المناسب تطبيق معامل جيني (Gini coefficient) ومنحنى لورينز (Lorenz curve) كونهما من المقاييس الإحصائية التي تهتم بقياس العدالة في التوزيع والمتفق عليها عالميا في القياسات الاقتصادية[7].

يعد معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة التوزيع، تعتمد فكرته على منحنى لورينز،كما يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورينز وخط المساواة[8].

**2. قيم معامل جيني ومنحنى لورينز:**

**1.2. معامل جيني بالنسبة لعامل السكان الإجمالي و السكان الريفيون**

بلغت أعلى قيمة لمعامل جيني 0.33، لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل السكان الريفيون وتؤشر هذه القيمة إلى أعلى تفاوت (عدم عدالة) في تحديد مقدار التخصصيات المالية بين الدوائر لولاية المسيلة في برامج PPDRI للسنوات 2009-2014.

بينما بلغت قيمة معامل جيني 0.23 لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل السكان، وهي اقل من عامل السكان الريفيون أي هناك عدالة أحسن إذا أخذنا بعين الاعتبار إجمالي السكان وهذا ما يؤشر إلى أنه كان من المنطق والأفضل اخذ بعين الاعتبار عامل السكان الريفيون على عامل إجمالي السكان، لأن برامج التنمية الريفية المدمجة PPDRI، جاءت من أجل هؤلاء لكي يستقرو في أريافهم ويحسن من دخلهم ويحسون بأن

سكان المدن ليس أفضل منهم حال، ومن هنا نستنتج أنه لم تكن هناك مقاربة بالأهداف لعملية التنمية الريفية المستدامة كما هو مصرح به من طرف معدي هذه البرامج على المستوى الوزاري.

**2.2. معامل جيني لعامل المساحة الإجمالية و المساحة المستغلة فعليا**

بلغت قيمة معامل جيني 0.21، لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل المساحة المستغلة فعليا وتؤشر هذه القيمة إلى تفاوت مقبول (عدالة متوسطة) في تحديد مقدار التخصصيات المالية بين الدوائر لولاية المسيلة في برامج PPDRI للسنوات 2009-2014.

بينما بلغت قيمة معامل جيني 0.23 لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل المساحة الإجمالي، وهي اكبر من عامل المساحة المستغلة فعليا وبالتالي نجد عامل المساحة المستغلة فعليا 0.21 أحسن بقليل من عامل المساحة الكلية وهو مؤشر نوعا ما جيد لأن توزيع التخصيصات المالية يكون على الدوائر التي هي تستغل مساحتها أفضل في الفلاحة بصورة عامة، وخاصة لدوائر ولاية المسيلة التي هي ليست متجانسة طبيعيا، حيث نجد الدوائر الغالب عليها الطابع الجبلي كدائرة حمام الضلعة واولاد دراج ومقرة أي الشمالية التي تميزها الفلاحة الجبلية وما لها من خصائص ومتطلبات، وهناك دوائر غالب عليها الطابع السهبي كعين الملح وامجدل وعين الريش وبوسعادة أي الجنوبية التي تمتاز بخصائص معينة.

**الاستنتاجات و التوصيات:**

**1. الاستنتاجات:**

- ✓ قلة اهتمام السلطات المحلية لعامل السكان الريفيون للدائرة في تحديد حجم التخصيصات المالية لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات 2009-2013؛
- ✓ اعتمدت السلطات المحلية على عامل المساحة المستغلة فعليا للتخصيصات المالية لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات 2009-2013. مقارنة بالعوامل الأخرى؛
- ✓ هناك تقارب في العوامل المحددة لحجم التخصيصات المالية لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات 2009-2013، على الرغم من أنه كان يجب أن تأخذ عوامل السكان الريفيون وعامل المسحاة المستغلة فعليا بعين الاعتبار اكثر من العوامل الأخرى.

**2. التوصيات:**

- ✓ على السلطات المحلية الاهتمام بعاملي السكان الريفيون والمساحة المستغلة فعليا عند تحديد حجم التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI للسنوات 2009-2014، وضرورة أن

يرتبط ذلك بدراسة وتحديد الإمكانيات التنموية لكل دائرة لتحقيق التوازن التنموي على حسب طبيعة كل دائرة؛

- ✓ التأكيد على السلطات المحلية بالاهتمام بعامل المساحة المستغلة فعليا في توزيع التخصيصات المالية، لما لهذا العامل من أهمية في الاستغلال الأمثل للمورد الطبيعي الأراضي والمياه، وتنويع الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ قيام السلطات المحلية بتبني معايير واضحة كأن تعتمد على إعطاء لأوزان نسبية للعوامل للمساهمة في تحديد التخصيصات المالية لكل دائرة والتي من خلالها يتم تحديد حصة البلدية من التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لتحقيق العدالة في تحديد حجم التخصيصات؛
- ✓ تفعيل معايير الحكم الراشد وبالأخص اللامركزية والمشاركة الشعبية في تحديد حجم التخصيصات المالية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

**جدول 1: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل المساحة الكلية**

| الدائرة | التخصيصات المالية دج | النسبة | النسبة التراكمية | المساحة الكلية | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المسيلة | 495,369,545 | 5.72 | 5.72 | 232 | 1.28 | 1.28 |
| أولاد سيدي ابرهيم | 174,765,588 | 2.02 | 7.74 | 584 | 3.21 | 4.49 |
| بوسعادة | 737,967,621 | 8.53 | 16.27 | 594 | 3.27 | 7.76 |
| سيدي عيسى | 868,792,759 | 10.04 | 26.30 | 641 | 3.53 | 11.29 |
| مقرة | 639,161,859 | 7.38 | 33.69 | 778 | 4.28 | 15.57 |
| مجدل | 236,582,027 | 2.73 | 36.42 | 896 | 4.93 | 20.50 |
| عين لحجل | 605,645,645 | 7 | 43.42 | 939 | 5.17 | 25.67 |
| حمام الضلعة | 525,978,026 | 6.08 | 49.50 | 1158 | 6.37 | 32.04 |
| جبل مساعد | 582,635,743 | 6.73 | 56.23 | 1224 | 6.73 | 38.77 |
| أولاد دراج | 792,904,255 | 9.16 | 65.39 | 1422 | 7.82 | 46.59 |
| الشلال | 452,779,696 | 5.23 | 70.62 | 1475 | 8.12 | 54.71 |
| سيدي عامر | 221,465,888 | 2.56 | 73.18 | 1503 | 8.27 | 62.98 |
| بن سرور | 613,414,830 | 7.09 | 80.27 | 1674 | 9.21 | 72.19 |
| الخبانة | 837,793,932 | 9.68 | 89.95 | 2490 | 13.70 | 85.89 |
| عين الملح | 869,910,907 | 10.05 | 100 | 2565 | 14.11 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 1: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل المساحة الكلية

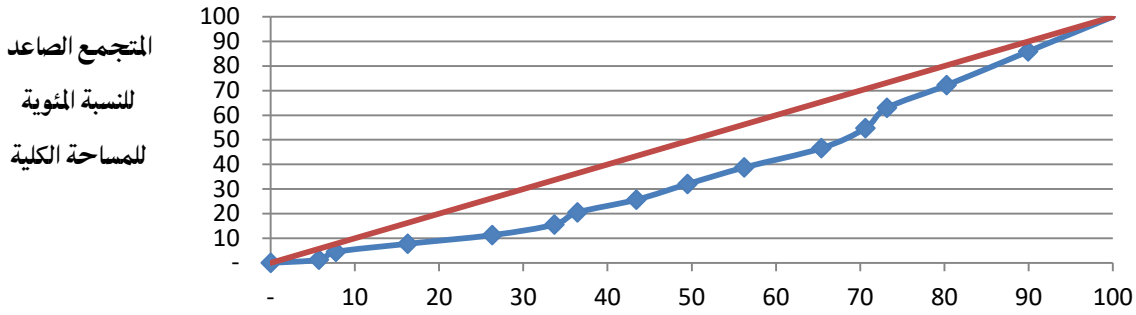


المتجمع الصاعد للنسبة المئوية للتخصيصات المالية

معامل جيني: G= 0.23

جدول 2: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل عدد السكان الكلي

| الدائرة | التخصيصات المالية دج | النسبة | النسبة التراكمية | عدد السكان | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أولاد سيدي ابراهيم | 174,765,588 | 2.02 | 2.02 | 19040 | 1.62 | 1.62 |
| جبل مساعد | 582,635,743 | 6.73 | 8.75 | 22018 | 1.87 | 3.49 |
| سيدي عامر | 221,465,888 | 2.56 | 11.31 | 32627 | 2.78 | 6.27 |
| مجدل | 236,582,027 | 2.73 | 14.04 | 33649 | 2.86 | 9.13 |
| خبانة | 837,793,932 | 9.68 | 23.72 | 33793 | 2.88 | 12.01 |
| شلال | 452,779,696 | 5.23 | 28.95 | 40262 | 3.43 | 15.44 |
| عين لحجل | 605,645,645 | 7.00 | 35.95 | 45220 | 3.85 | 19.28 |
| بن سرور | 613,414,830 | 7.09 | 43.04 | 59331 | 5.05 | 24.33 |
| حمام الضلعة | 525,978,026 | 6.08 | 49.12 | 77557 | 6.60 | 30.93 |
| عين الملح | 869,910,907 | 10.05 | 59.17 | 89126 | 7.58 | 38.52 |
| اولاد دراج | 792,904,255 | 9.16 | 68.33 | 102625 | 8.73 | 47.25 |
| سيدي عيسى | 868,792,759 | 10.04 | 78.37 | 109388 | 9.31 | 56.56 |
| مقرة | 639,161,859 | 7.38 | 85.75 | 143864 | 12.24 | 68.80 |
| بوسعادة | 737,967,621 | 8.53 | 94.28 | 162806 | 13.85 | 82.66 |
| مسيلة | 495,369,545 | 5.72 | 100 | 203822 | 17.34 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 2: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل السكان الاجمالي

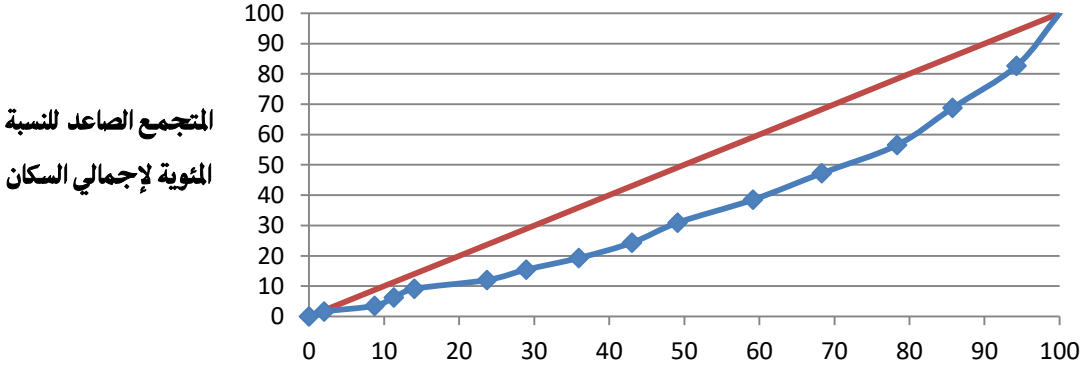


المتجمع الصاعد للنسبة المئوية للتخصيصات المالية

معامل جيني: G= 0.29

جدول 3: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل السكان الريفيون

| الدائرة | التخصيصات المالية دج | النسبة | النسبة التراكمية | السكان الريفيون | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جبل مساعد | 582,635,743 | 6.73 | 6.73 | 8986 | 1.826 | 1.826 |
| بوسعادة | 737,967,621 | 8.53 | 15.26 | 9020 | 1.832 | 3.658 |
| أولاد سيدي ابراهيم | 174,765,588 | 2.02 | 17.28 | 11625 | 2.362 | 6.020 |
| سيدي عامر | 221,465,888 | 2.56 | 19.83 | 13131 | 2.668 | 8.688 |
| عين الحجل | 605,645,645 | 7.00 | 26.83 | 12414 | 2.522 | 11.210 |
| مجدل | 236,582,027 | 2.73 | 29.57 | 18098 | 3.677 | 14.887 |
| سيدي عيسى | 868,792,759 | 10.04 | 39.60 | 19092 | 3.879 | 18.765 |
| خبانة | 837,793,932 | 9.68 | 49.28 | 28273 | 5.744 | 24.509 |
| مسيلة | 495,369,545 | 5.72 | 55.01 | 35138 | 7.139 | 31.648 |
| بن سرور | 613,414,830 | 7.09 | 62.09 | 35433 | 7.199 | 38.846 |
| الشلال | 452,779,696 | 5.23 | 67.32 | 36394 | 7.394 | 46.240 |
| عينالملح | 869,910,907 | 10.05 | 77.38 | 44662 | 9.073 | 55.314 |
| حمام الضلعة | 525,978,026 | 6.08 | 83.45 | 46860 | 9.520 | 64.834 |
| أولاد دراج | 792,904,255 | 9.16 | 92.61 | 68910 | 14.000 | 78.833 |
| مقرة | 639,161,859 | 7.38 | 100.00 | 104191 | 21.167 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

شكل 3: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل السكان الريفيون

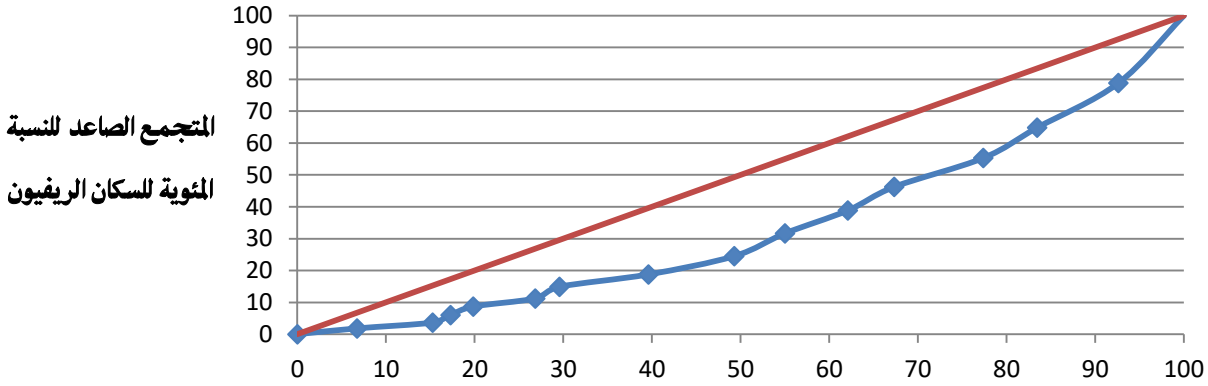


معامل جيني: G= 0.33

جدول 4: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا

| الدائرة | التخصيصات المالية دج | النسبة | النسبة التراكمية | المساحة الفلاحية المستغلة فعليا | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اولاد سيدي ابراهيم | 174,765,588 | 2.02 | 2.02 | 3400 | 1.23 | 1.23 |
| بوسعادة | 737,967,621 | 8.53 | 10.55 | 5062 | 1.83 | 3.06 |
| سيدي عامر | 221,465,888 | 2.56 | 13.11 | 5640 | 2.03 | 5.09 |
| مسيلة | 495,369,545 | 5.72 | 18.83 | 8250 | 2.98 | 8.07 |
| مجدل | 236,582,027 | 2.73 | 21.56 | 9298 | 3.35 | 11.42 |
| جبل مساعد | 582,635,743 | 6.73 | 28.29 | 12904 | 4.65 | 16.08 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بن سرور | 613,414,830 | 7.09 | 35.38 | 14506 | 5.23 | 21.31 |
| عين الملح | 869,910,907 | 10.05 | 45.43 | 20650 | 7.45 | 28.76 |
| عين الحجل | 605,645,645 | 7 | 52.43 | 17980 | 6.49 | 35.24 |
| حمام الضلعة | 525,978,026 | 6.08 | 58.51 | 23085 | 8.33 | 43.57 |
| خبانة | 837,793,932 | 9.68 | 68.19 | 25176 | 9.08 | 52.65 |
| الشلال | 452,779,696 | 5.23 | 73.42 | 26490 | 9.56 | 62.21 |
| مقرة | 639,161,859 | 7.38 | 80.80 | 27400 | 9.88 | 72.09 |
| أولاد دراج | 792,904,255 | 9.16 | 89.96 | 32351 | 11.67 | 83.76 |
| سيدي عيسى | 868,792,759 | 10.04 | 100 | 45019 | 16.24 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات محافظة الغابات لولاية المسيلة

**شكل 4: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل المساحة الفلاحية المستغلة فعليا**

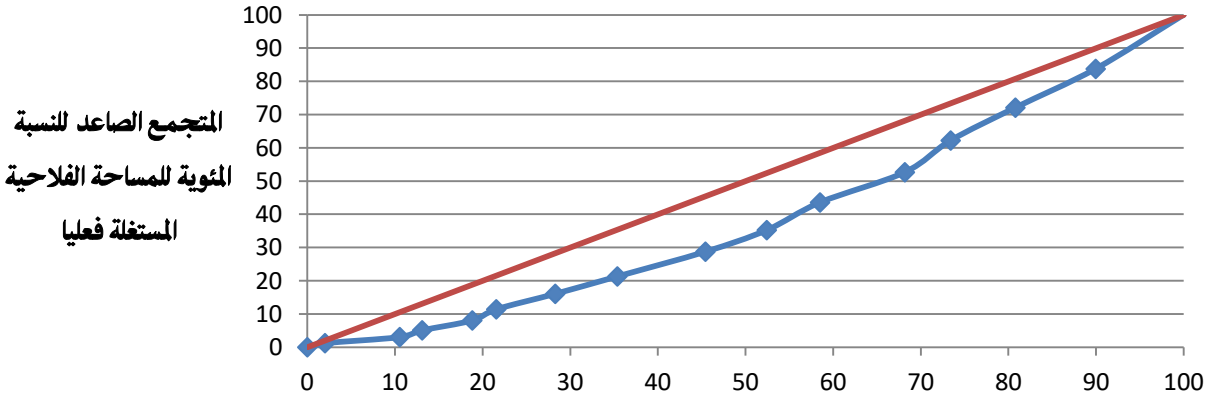


معامل جيني: G= 0.21

## الهوامش والإحالات:

[1] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، السنة الجامعية 2006/2005.

[2] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2014/2013.

[3] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية، 2004.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية،برنامج سياسة التجديد الريفي، الجزائر، أوت 2006.

[5] طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، اعداد مشروع جواري للتنمية الريفية، الجزائر، جوان 2004.

[7] . الغزالي عيسى محمد، منحنى لورينز، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

[8] Paolo Liberati, Analyse d'inégalité : L'indice de Gini, Institut d'économie, Urbino, Italie.